الأنباء
الاربعاء 22 يونيو 2011

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6276
بتغير قدره
25.5+
0.41%

استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار

واصل سعر صرف الدينار استقراره مقابل الدولار امس عند مستوى 0,274 دينار فيما ارتفع سعر صرف اليورو ليسجل 0,393 دينار مقارنة بأسعار امس الاول. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني ان سعر صرف الدينار مقابل الجنيه الاسترليني ارتفع ليسجل 0,444 دينار فيما بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار وارتفع سعر صرف الدينار مقابل الفرنك السويسري ليسجل 0,325 دينار.

باستثناء ما ورد في المادة 119 من القانون

الريس: القنوات الإعلامية المسموعة والمقروءة مستبعدة من نيران قانون هيئة أسواق المال

سعد الريس

قانون الهيئة ولائحته التنفيذية تركا مسألة الإدراج لسلطة مجلس المفوضين وبقرار منها وعليه أصدر مجلس المفوضين أن قرار رقم 3 لسنة 2011 ينظم علميات الإدراج

قال مسؤول الدائرة القانونية في مجموعة شركات كويتية وعضو المنظمة العربية للعلوم القانونية سعد الريس ان الشركات المساهمة المدرجة في البورصة تجد أن العقوبات الجزائية وكذلك التأديبية في قانون هيئة أسواق المال جزافية وثقيلة مما كان عليه الوضع السابق ما يعطي نوعا من الارتباك لديها وان القانون يخلق بيئة جديدة لتحقيق أقصى حماية للمستثمرين مصحوبة بضمان العدالة والشفافية والكفاءة في التعامل في نشاط الأوراق المالية مع محاولة التقليل من المخاطر الناشئة عن ذلك وهي أهم الأهداف التي تسعى المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الايسكو) لتحقيقها.

وأثنى الريس في تصريح خاص لـ «الأنباء» على تضمين قانون الهيئة هذه الجزاءات باعتبار أن الهدف لدى هيئة السوق هو ردع المتعاملين في نشاط الأوراق المالية وضمان سلامة وشفافية وعدالة التعاملات المختلفة، وأن كانت هناك شركات تعتقد جازمة بأن هناك مبالغة في الجزاءات والتي يمكن أن تكون جانبا سلبيا.

وخلص الريس إلى أن قانون الهيئة حدد الجرائم والعقوبات التي تندرج تحت طائلته وإن كان هناك انتقاد بعدم النص صراحة على دور وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة وغيرها من الوسائل التكنولوجية الحديثة خاصة في ظل تنامي استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، مشيرا الى ان القنوات الإعلامية المسموعة والمقروءة من صحافة وقنوات التلفاز والمنتديات الاقتصادية الالكترونية مستبعدة صراحة من نيران العقوبات الجزائية وفقا لقانون هيئة اسواق المال ولا يمكن التعويل أو التأويل في استنباط الأحكام الجزائية دون النص عليها صراحة في أحكام القوانين الجزائية المختلفة، والتي يمكن أن يكون لها دور مؤثر على تداولات البورصة سلبا وإيجابا ولا نجد إلا نصا واحد في القانون يمكن الاعتماد عليه وهو نص المادة 119 من القانون متى ما تحققت أركانه المؤثمة للجريمة.

وأشار الريس إلى أن قانون هيئة اسواق المال ولائحته التنفيذية تركا مسألة الإدراج لسلطة مجلس المفوضين وبقرار منها وعليه أصدر مجلس المفوضين ان قرار رقم 3 لسنة 2011 ينظم علميات الإدراج في السوقين الرئيسي والموازي ومن أهمها بالنسبة للسوق الرسمي أن يكون رأس مال الشركة المصدرة مدفوعا بالكامل ولا يقل عن 10 ملايين دينار كويتي وألا تقل حقوق المساهمين إلى المتوسط المرجح لرأس المال المدفوع في السنتين الماليتين الأخيرتين عن 115٪ وأن تحقق الشركة ربحا صافيا في آخر سنتين ولا تقل كل سنة عن 7,5٪ من رأس المال المدفوع ويجب أن يكون مقدم الطلب قد استثمر ما لا يقل عن 75٪ من رأس ماله في نشاط الشركة الأساسي وأن يكون قد مضى على الشركة 3 سنوات مالية كاملة مدققة من خلال محاسب مسجل لدى الهيئة وأن يكون عدد المساهمين 200 مساهم على الأقل أما السوق الموازي فيجب أن يكون رأس المال 3 مليون دينار على الأقل مدفوعة بالكامل ولا يقل إجمالي حقوق المساهمين عن مقدار رأس المال وذلك بناء على آخر ميزانية مدققة وأن تحقق الشركة ربحا في آخر سنتين وألا يقل صافي الربح عن 5٪ من رأس المال المدفوع وأن يكون عدد المساهمين 50 مساهما وأن تكون أسهمها قابلة للتداول.

وأكد الريس على أن إقرار قانون لتنظيم هيئة سوق المال الكويتي يعتبر نقلة نوعية هامة في تاريخ السوق الكويتي وعلينا الاستفادة من تجارب الماضي كأزمة المناخ وغيرها وكذلك تجارب الدول الخليجية والأوروبية.

● منى الدغيمي

الجرائم والجزاءات المقننة في قانون هيئة أسواق المال

الجريمة	العقوبة الجزائية	العقوبة التكميلية
كل مطلع انتفع أو استغل معلومات داخلية في البيع أو الشراء أو إعطاء مشورة لشخص آخر.	لا تتجاوز 5 سنوات سجن *	وغرامة لا تقل عن قيمة المنفعة المحققة أو الخسائر التي تم تجنبها أو مبلغ 10 آلاف أيهما أعلى ولا تتجاوز 3 أضعاف قيمة المنفعة المحققة أو الخسائر التي تم تجنبها أو مبلغ 100 ألف أيهما أعلى * أو بإحدى هاتين العقوبتين.
كل من أفشى سرا اتصل بعلمه بحكم طبيعة عمله أو وظيفته أو منصبه.	لا تتجاوز سنة سجن *	وغرامة لا تقل عن 3 آلاف دينار ولا تتجاوز 10 آلاف * أو بإحدى هاتين العقوبتين.
وإذا ثبت استفادته من الإفشاء بأي شكل من الأشكال.	لا تتجاوز 3 سنوات سجن *	وغرامة لا تقل عن 10 آلاف ولا تتجاوز 100 ألف * أو بإحدى هاتين العقوبتين.
كل من أغفل أو حجب أو منع معلومات جوهرية أوجبها القانون أو اللائحة الإدلاء بها أو الإفصاح عنها للهيئة والبورصة بشأن بيع أو شراء أو توصية.	–	غرامة لا تقل عن 10 آلاف ولا تتجاوز 100 ألف.
مخالفة الإفصاح عن المصالح	–	غرامة لا تقل عن عشرة آلاف ولا تتجاوز100 ألف.
تصرفات تنطوي عليها خلق مظهر أو إيحاء زائف أو مضلل بشأن تداول أوراق أو لسوق الأوراق (مادة 122).	لا تتجاوز 5 سنوات سجن *	وغرامة لا تقل عن 10 آلاف ولا تتجاوز 100 ألف أو * بإحدى هاتين العقوبتين.
في حالة مخالفة الباب 7 من القانون بشأن حقوق الأقلية والاستحواذ .	–	غرامة لا تقل عن 5 آلاف ولا تزيد على 100 ألف أو 20٪ من قيمة الأسهم المخالفة أيهما أعلى.
كل من له مصلحة غير معلنة من خلال عمولة أو هبة أو هديه أو أي عمولة خفيه من مصدر أو وسيط أو مستشار أو وكيل اكتتاب أو متداول وأوصى أو شجع بشكل علني على شراء أو بيع ورقة مالية معينة.	لا تتجاوز 5 سنوات سجن *	وغرامة لا تقل عن 5 آلاف ولا تتجاوز 50 ألف أو * بإحدى هاتين العقوبتين.
كل من ادعى قيام الهيئة باتخاذ قرار أو إجراء ولم تقم باتخاذه.	–	غرامة لا تقل عن 5 آلاف ولا تتجاوز 50 ألف دينار.
مزاولة أنشطة أو مهنة دون الحصول على ترخيص من الهيئة أو امتنع عن تقديم تقرير دوري للهيئة أو مستند يوجبه القانون أو قام بطرح عام.	–	غرامة لا تقل عن 5 آلاف ولا تتجاوز 50 ألفا كما يجوز حرمانه مؤقتا من مزاولة نشاط أو دخول في صفقة أو معاملة يتطلب القانون تسجيلها.
كل من ارتكب فعلا من شأنه إعاقة التحقيقات أو أي نشاط رقابي للهيئة أو موظفيها.	–	غرامة لا تقل عن 5 آلاف ولا تتجاوز 50 ألفا.

حسب نسب انخفاض الأسهم المرهونة لدى كل بنك

مصادر مصرفية: البنوك ستأخذ مخصصات إضافية في الربع الثاني تحوطاً من تراجعات البورصة

توقعت مصادر مصرفية لـ «الأنباء» ان تقوم البنوك المحلية بأخذ مخصصات اضافية للربع الثاني من العام الحالي والذي أوشك على الانتهاء، وذلك تحوطا لما قد يترتب على التراجع الواضح في أداء سوق الكويت للأوراق المالية وانخفاض العديد من الأسهم المرهونة لدى البنوك.

وقالت المصادر ان تكوين المخصصات سيكون بنسب متفاوتة حسب حجم الأسهم المرهونة لدى كل بنك، مشيرة إلى ان هذا الإجراء يأتي تحسبا للانخفاض المتوقع في محافظ الرهونات لدى البنوك، خاصة ان هناك أسهما تتداول بـ 20 و30٪ من قيمها الاسمية.

وذكرت المصادر ان هناك بنوكا قد تعلن عن خسائر في النصف الأول من العام الحالي بسبب تكوين هذه المخصصات، وهناك بنوك أخرى ستنكمش أرباحها لهذا السبب.

ولفتت المصادر إلى ان البنوك استعدت للسيناريو الأسوأ لمواجهة المخاطر الناجمة عن استمرار تدني القيمة السعرية في السوق.

وعلى صعيد آخر وحول اقتراح بنك الكويت المركزي الأخير المتعلق بفصل التمويل عن الاستثمار في الشركات الاستثمارية وانعكاسات ذلك على البنوك الكويتية قالت المصادر ان هذا القرار جاء في إطار تنظيمي لمتطلبات مرحلة هيئة أسواق المال والتي تتطلب فك التشابك بين الجهات الرقابية، مشيرة الى ان الأمر ليست له انعكاسات ايجابية او سلبية على البنوك لأن شركات الاستثمار التي تزاول النشاط التمويلي لا تنافس البنوك بل ان نشاطها مكمل لدور البنوك في هذا الجانب. ويذكر ان اجمالي المخصصات بكل انواعها لدى البنوك تقدر بحوالي 2 مليار دينار والتي تمثل عنصر قوة للبنوك رغم انها اثرت على ارباحها في الاعوام الثلاثة الماضية.

● شريف حمدي

«إنشاء القابضة» تدرس الإدراج في السوق الرسمي وتؤسس شركة برأسمال مليون دينار في مواد الخرسانة

كشفت مصادر لـ «الأنباء» أن شركة إنشاء القابضة التابعة لشركة أعيان للإجارة والاستثمار تدرس إدراجها في السوق الرسمي العام المقبل على الرغم من الصعوبات التي يواجهها السوق في الفترة الحالية.

واشارت المصادر الى أن الشركة أسست شركة متخصصة في إنتاج المواد الخاصة بالخرسانة الخليوية برأسمال مليون دينار، مستدركة بأن الشركة تمكنت من تحقيق أرباح صافية على الرغم من صعوبات السوق.

وتسعى شركة إنشاء القابضة في المرحلة المقبلة لزيادة حصتها السوقية في مواد البناء وذلك بعد نجاحها في عبور تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وقد تأسست شركة إنشاء القابضة الذراع التشغيلية لشركة أعيان للإجارة والاستثمار في أكتوبر 2005 لتلبية الطلب المتزايد على مواد البناء والإنشاء، حيث يتركز نشاط الشركة بشكل رئيسي على الاستثمار في تصنيع وتوريد مواد البناء والإنشاء، وتعمل الشركة على استثمار موارد الشركات التابعة لها بصورة فعالة والعمل على تحقيق كل التزاماتها ودعمها لكي تكون رائدة في مجالها.

● عمر راشد

«يوروموني» تمنح «دويتشه بنك» لقب أفضل بنك لأسواق تعاملات الخزينة في الشرق الأوسط

حاز دويتشه بنك على جائزة أفضل بنك لأسواق تعاملات الخزينة في الشرق الأوسط، وذلك خلال حفل توزيع جوائز «يوروموني» للامتياز لعام 2011 في دبي.

وهي المرة الأولى التي تطرح فيها مجلة «يوروموني» جائزة لفئة أسواق تعاملات الخزينة، والتي تمنح تقديرا لقوة أداء البنوك خارج نطاق تعاملات الأسواق الرئيسية في المنطقة.

وفي هذا الصدد، قال رئيس قسم الأسواق المالية العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى دويتشه بنك سلمان آل خليفة: «نحن سعداء جدا بهذا الفوز الهام، والذي لا يعد اعترافا فقط بالإنجازات التي حققها دويتشه بنك، ولكن تقديرا ايضا للاستثمارات التي نفذها البنك عبر منصته الإقليمية لتوفير حزمة شاملة من الخدمة لعملائه.

وقد مثلت أنشطة أسواق تعاملات الخزينة جزءا أساسيا من إيرادات البنك في المنطقة، كما صمدت في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والاضطرابات السياسية الإقليمية».

شارك في برنامج الوطني
للتدريب الصيفي لعام 2011

إذا كان عمرك ما بين 15 و20 عاماً ومن عملاء حساب الأزرق أو الشباب، فإن الفرصة ما زالت أمامك للتسجيل في برنامج الوطني للتدريب الصيفي عن طريق الموقع الالكتروني www.nbk.com للبنك وقنوات التواصل الاجتماعي.

facebook
NBK - Official Page

twitter
@NBKPage

1801801
nbk.com

الوطني NBK
تأسس عام 1952